

ماهية السور وأنواعه في القضية الحملية عند ابن سينا

أمال موهوب، أستاذة محاضرة أ

قسم الفلسفة، جامعة الجزائر2

يرجع أول استعمال للفظ "السور" إلى المناطق العرب حيث لم يرد له ذكر قبل ذلك، ولا حتى عند أرسطو، بالرغم من أنه تحدث عن المعنى الكلي والجزئي في كتاب العبارة⁽¹⁾ عند حديثه عن تقابل القضايا بالتناقض والتضاد⁽²⁾، ولكن لم يسم أي منهما سوراً، فيقول يان لوكازيفتش Lukasiewicz: "لم يكن لدى أرسطو فكرة واضحة عن الأسوار، وهو لم يستخدمها في مؤلفاته، لذلك لا نستطيع أن ندخلها في نظريته القياسية"⁽³⁾

ومما يدل أيضاً على أن لفظ "السور" قد استعمله المناطق العرب، ولم يكن مستعملاً عند أرسطو أو غيره، قول الفارابي⁽⁴⁾ في شرح كتاب العبارة لأرسطو حيث يقول: "فإنه ينبغي أن نفهم من قوله [أرسطو] "ولم يكن هو كلياً" ما نفهم من قولنا: ولم يكن فيه سور أصلاً، لا سور كلي ولا سور جزئي"⁽⁵⁾.

إذن نلاحظ أنه وإن كان المعنى واحداً (الكلي والسور) إلا أن "السور" كاصطلاح لم يستخدم إلّا مع المناطق العرب في العصر الوسيط، كما أن الإطلاع على ما ذكره أرسطو في المقالة السابعة من كتاب العبارة (الكلي والجزئي - تقابل القضايا: بالتناقض والتضاد) يبين لنا أنه لم يهتم بالقضية الشخصية وهي التي تعرف بالجزئية المخصوصة بالقدر الذي اهتم به بالقضايا الكلية العامة، وعند حديثه عن الجزئي كان يقصد به الشخصي، وليس الوجودي (البعضى) حيث يقول: "وأعني بقولي "جزئياً" ما ليس ذلك من شأنه: ومثال ذلك أن قولنا "إنسان" من المعاني الكلية، وقولي: "زيد" من الجزئي"⁽⁶⁾.

إذن اهتم أرسطو خاصة بالقضايا الكلية واهتمت المدرسة الرواقية⁽⁷⁾ بالقضايا الجزئية، حيث يرى الرواقيون أنّ الفرد هو الموجود وجوداً حقيقياً، والمعرفة عندهم تقوم على أساس القضايا الشخصية.

لقد جاء المنطق الرواقي مختلفاً عن المنطق الأرسطي، فإن كان هذا الأخير منطق حدود فإن المنطق الرواقي يعرف بأنه منطق قضايا حيث أنّ القضية عند الرواقيين: "ليست ربطاً بين تصورات لا زمانية مثل: الإنسان فان، وإنما هي أحداث تقع في الزمان مثل "ديون يتجول" أو ارتباط بين وقائع مثل: إذا كان النهار فان الضوء منتشر"⁽⁸⁾.

أمّا مناطق العرب فقد اهتموا بكلا المفهومين: الكلّي والجزئي ودرسوهما بموازاة مع بعضهما البعض في مبحث واحد هو مبحث العموم والخصوص، وضمنه يوجد مبحث "السور" فما هو السور؟ وكيف عالج مناطق العرب - وعلى وجه الخصوص ابن سينا - مبحث الأسوار المنطقية؟

أولاً - ماهية السور وأنواعه في القضية الحملية :

يستعمل المنطقة المسلمون مصطلح "السور"⁽⁹⁾ لتعيين الكمّ فهو: "اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع"⁽¹⁰⁾، فالسور هو اللفظ الدال على مقدار الحصر، فهو لفظة حاصرة تدخل على القضية الحملية أو الشرطية، فتحدّد مجالها حيث يعرفه بن زرعة بقوله: "هو لفظة بسيطة من شأنها أن تقرن بالموضوع تنبئ وتخبر لكم من الكثرة التي يحصرها الموضوع يوجد المحمول أو لا يوجد"⁽¹¹⁾.

وقد أشار الفارابي⁽¹²⁾ في كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق إلى معنى السور بقوله: "الحروف - التي تقرن بالاسم فتدلّ على أنّ الحكم الواقع على المسمّى هو حكم واقع على جميع أجزاء المسمّى، وهو مثل قولنا "كل" ومنها ما يدل على أنّه حكم على شيء من أجزائه لا كله، وهو قولنا "بعض" وما يقام مقامه"⁽¹³⁾.

إذن السور اصطلاحاً هو اللفظ الذي يدل على عموم الحكم أو جزئيته ولذلك فإننا نميّز في القضايا الحملية بين: القضايا المحصورة والقضايا المهمة، حيث أن القضية المحصورة هي: "التي موضوعها كلي، والحكم عليه مبيّن أنّه في كله أو في بعضه، وتكون موجبة وسالبة"⁽¹⁴⁾، أمّا المهمة فهي: "قضية حملية موضوعها كلي ولكن يبيّن أن الحكم في كله أو في بعضه، كقولنا "الإنسان أبيض"، وتكون موجبة وسالبة"⁽¹⁵⁾

إذن تكون القضية الحملية بحسب كمّ موضوعها إمّا مخصوصة أو مهمة أو محصورة: "إذا كانت القضية حملية وموضوعها شيء جزئي سميت مخصوصة: إمّا موجبة وإمّا سالبة مثل قولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب. وإذا كان موضوعها كلياً، ولم تتبيّن كمية هذا الحكم، أعني الكلية والجزئية، بل أهمل...سميت مهمة، مثل قولنا: الإنسان في خسر، الإنسان ليس في خسر...وإذا كان موضوعها كلياً وبيّن قدر الحكم فيه وكمية موضوعه فإنّ القضية تسمّى محصورة"⁽¹⁶⁾. نستنتج ممّا سبق ذكره أنّ القضايا المحصورة نوعان: كلية وجزئية (مخصوصة أو بعضية) حيث تقرن الأولى بالسور الكلي والثانية البعضية بالسور الجزئي.

و قبل تحديد أقسام السور ووضعه في القضايا الحملية ارتأينا التمييز بين المعنى و الحكم في الكلي والجزئي.

♦ تحقيق الالتباس بين المعنى و الحكم في الكلي والجزئي :

من الضروري التنبيه إلى ضرورة ضبط المفاهيم لتفادي الوقوع في الالتباس عند التعامل مع المعاني المشتركة في كل من (الكلي والجزئي)، فكل من "الكل"¹⁷ و"الجزء" لفظ مشترك لمعنيين مختلفين في الاستعمال المنطقي، وقد نبّه إلى ذلك منطقة العرب الأوائل حيث يقول ابن البناء المراكشي في هذا السياق: "ومن المواضع المغلطات أيضاً التباس الكلي بالكل، والجزئي بالجزء، فالكل "كالحيوان" أعمّ من "الإنسان" الذي هو جزئي بالإضافة إلى الحيوان، وإن كان كلياً بالنسبة إلى "زيد" المتشخص، و"الحيوان" أعمّ من "زيد" أيضاً، فإنّ الجزئي

يقال على معنيين: على الشخص المعين، وعلى كل محلّ مندرج تحت عام، وهذا الثاني هو الجزئي المضاف، والأول هو المتشخص⁽¹⁸⁾.

نبدأ أولاً بالتمييز بين المعنى والحكم في الكلي حيث يعرف الساوي المعنى الكلي بكونه هو "اللفظ المفرد الكلي" وهو الذي معناه الواحد في الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالإنسان والحيوان⁽¹⁹⁾. ويذهب الطوسي في شرحه لكتاب ابن سينا: الإشارات والتبهيّات (الفصل الثامن: إشارة إلى اللفظ الجزئي واللفظ الكلي) إلى تحديد أقسام الكلي وهي ستة: "إمّا أن يوجد في كثيرين كثرة غير متناهية، أو متناهية، أو في واحد فقط، أو لا يوجد أصلاً.... والأخيران إمّا أن يمكن وجودهما في كثيرين أو لا يمكن.... وأمثلتها: الإنسان، والكواكب، والشمس، والإله، والكرة المذكورة، وشريك الباري"⁽²⁰⁾ وهذا النوع من الكلي يلتمس في باب التصور.

أمّا الذي حكمه كليّ فهو الذي كمية الحكم فيه مبيّنة أي أنها تبين أنّ الحكم ثابت بالنسبة إلى كل فرد⁽²¹⁾، وهذا الأخير هو المستعمل في مبحث السور في المنطق.

إذن يقصد منطقة العرب "بالكل" ذلك الذي معناه كليّ، وبالكليّ ذلك الذي الحكم عليه كليّ فالكل متقوم بالأجزاء غير محمول عليها أما الكليّ فهو مقوم للجزئيات محمول عليها، وهو وارد في تعليق نصير الدين الطوسي: كل واحد من الناس شخص واحد وليس كل الناس شخصاً واحداً.

نستنتج ممّا سبق أنّ التي معناها كليّ ولم يبيّن فيها كمية الحكم توافق المهملة⁽²²⁾ كقولنا: "الإنسان حيوان" والتي يتبيّن فيها كمية الحكم أنه في كلّ أو بعضه هي المحصورة أو المسوّرة كقولنا: "كل إنسان حيوان"، "بعض الإنسان فيلسوف".

أمّا بالنسبة لأنواع الجزئي فقد يقع -أيضاً- الغلط حيث يحدث التباس بين الجزئي والجزء، فالجزئي يقال على معنيين: "على الشخص وعلى كل مندرج تحت عام، وهذا الثاني هو الجزئي المضاف، والأول هو المتشخص"⁽²³⁾ ويسمى "الجزئي المشخص" جزئياً حقيقياً كالتصوّر من "زيد" و"هذا الرجل"

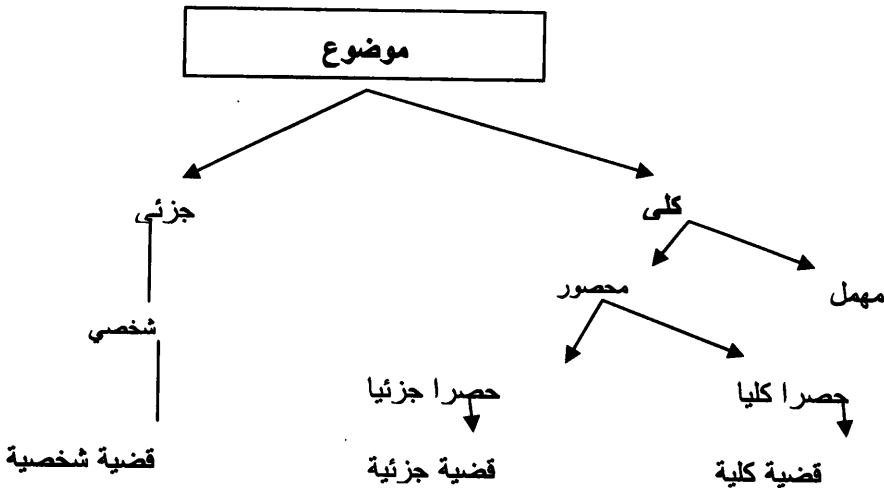
"وهذه الجامعة"، فهو أمر شخصي واحد بالعدد، وهو يدل على تخصيص الحال وهو تخصيص الفرد⁽²⁴⁾، وبعبارة أخرى هو الذي معناه جزئي.

أما "الجزئي المضاف" فهو الجزئي بالإضافة إلى الكلي، وهو: "كل أخص يقع تحت أعم، ولو كان كلياً كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان"⁽²⁵⁾ ويكون الحكم فيه بالبعض مثل: "بعض الإنسان كاتب" وليس بعض الحجر إنسان" وهو: "ما تركب منه ومن غيره الكل كالركعة في الصلاة، وسواء كان طبيعياً كالحيوان من الإنسان أو مادياً كالسقف من البيت"⁽²⁶⁾، وهو المحصور، أو بتعبير آخر هو الحكم الجزئي.

إذن فالجزئية تقال باشتراك في اللفظ على البعضية، والشخصية، وهذه الأخيرة حقيقية، والأولى مضافة، وهي التي نتحدث عنها في مبحث السور (الجزئية البعضية) لأنها وحدها لها معنى كلي ويدخل عليها السور فتكون محصورة وليس الأخرى، فهي أعم من الحقيقية لأن كل جزئي حقيقي هو جزئي إضافي والعكس غير صحيح⁽²⁷⁾.

وسنحاول تلخيص ما سبق ذكره في المخطط الآتي:

الكلي والجزئي داخل القضية



♦ أقسام السور و وضعه في القضايا الحملية :

تدخل الأسوار عند منطقة العرب على القضايا الحملية والشرطية على السواء، أمّا التي تدخل على القضايا الحملية فاثان هما: "كل" و "بعض" وما يقوم مقامهما، وفي هذا السياق يقول الشيخ الرئيس: "واعلم أن اللفظ الحاصر يسمّى سورا مثل كل وبعض ولا واحد ولا كل ولا بعض وما يجري هذا المجرى"⁽²⁸⁾.

إذن بإضافة الكيفية إلى الكميّة ينتج لدينا أربع قضايا حملية محصورة⁽²⁹⁾ وهي :

1- الكلية الموجبة نعبر عنها باستخدام السور "كل"، كقولنا: "كل إنسان فان".

2- الكلية السالبة نعبر عنها باستخدام السور "لا واحد" أو "لا شيء"، كقولنا: "لا واحد من الإنسان بخالد".

3- الجزئية الموجبة نعبر عنها باستخدام السور "بعض"، كقولنا: "بعض الحيوان إنسان".

4- الجزئية السالبة نعبر عنها باستخدام السور "بعض ليس" أو "ليس بعض"، كقولنا: "بعض الحيوان ليس إنسان".

وإذا انتقلنا إلى صياغتها صياغة رمزية — مع المحافظة على صيغتها — فسنحصل على الصور الآتية:

رموز القضايا الحملية الأربع	الصور الرمزية للقضايا الحملية الأربع	
كم	كل ب ج	كلية موجبة
كس	لا ب ج	كلية سالبة
جم	بعض ب ج	جزئية موجبة
جس	بعض ب ليس ج	جزئية سالبة

ولكن إذا قمنا بصياغة هذه القضايا الحملية المحصورة الأربع وفقا لما توصلنا إليه - في الفصل السابق - من نتائج تتعلق بتحليل القضية الحملية عند ابن سينا⁽³⁰⁾ فإننا سنحصل على نتائج مختلفة كالآتي:⁽³¹⁾

1- كلية موجبة: $(\forall (س) (ب(س) \supset ج(س)))$

2- كلية سالبة: $(\forall (س) (ب(س) \supset \sim ج(س)))$

3- جزئية موجبة: $(\exists (س) (ب(س) \wedge ج(س)))$

4- جزئية سالبة: $(\exists (س) (ب(س) \wedge \sim ج(س)))$

نلاحظ أن هذه الصور -مثل قولنا: "كل إنسان ناطق" تقرأ: "مهما يكن الشيء (س) إذا كان (س) إنسانا ف (س) ناطق" - أكثر تحليلا وتجريدا من الصور التقليدية - (مثل كل ب ج) - أي أنها أكثر صورية وبالتالي أكثر منطقية باعتبار أن الصورية هي غاية المنطق.

ثانيا- أصناف المحصورات في الحملي :

1- الكلية الموجبة : القضية الكلية هي التي تعبر عن عموم الحكم وتكون موجبة إذا كانت العلاقة بين طرفيها علاقة إثبات، ويعرفها ابن سينا بأنها: "هي التي الحكم فيها إيجاب على كل واحد من الموضوع كقولنا: كل إنسان حيوان⁽³²⁾ حيث أن الكلي يدل على كل فرد فرد فيقول ابن سينا:

"والكلي في الحملّي هو أن يكون الحكم الموجب أو السالب حكماً على كل واحد من الموضوع الحامل مثل قولك في الإيجاب: كل إنسان جسم" (33).

والألفاظ الدالة على الإيجاب الكلي هو الأداة "كل" (34) أي الأفراد لا المجموع، وقد اعتبر بعض مناطق العرب "ال" الاستغراقية معبرة عن الإيجاب الكلي، وذلك بما فيها من معنى العموم (35).

إذن الحكم الكلي يدل على أنّ الحكم على كل فرد من الأفراد الداخلين في الموضوع (كل واحد) وليس الكل جملة: "يجب أن نعلم أنّ معنى قولنا "كل كذا هو كذا" هو أنّه كل واحد لا الكل جملة، ولا الكلي، فليس معنى قولنا "كل إنسان" أنّه كل الناس جملة، ولا الإنسان الكلي بل أن كل واحد واحد منهم" (36).

ومنه نستنتج أن نظرة ابن سينا للسور الكلي نظرة ماصدقية extentionnelle حيث يشير "الكل" إلى كل فرد من الأفراد الداخلين في الموضوع دون اشتراط الوجود، حيث يقول: "إذا قلنا كل ج ب...نعني به أن كل واحد واحد ممّا يوصف ب ج كان موصوفاً ب ب" (37)، فيتميّز السور بالمعنى السينوي بالخاصية التوزيعية propriété distributive أي يخصّ كل فرد بعينه وهذه النظرة تماثل النظرة الكميّة التي تميز المنطق المعاصر (38).

ولقد ميّز ابن سينا في منطق المشرقيين بين ثمانية أنواع من الكلي الموجب في الحملّي وهي:

1- الكلية الموجبة المطلقة والتي هي أعمّ في مثل قولنا "كل ب ج" فمعناه كل واحد ممّا يفرض انه بالفعل، من غير أن يشترط أنّه دائم بالفعل أو غير دائم، موصوف بأنّه ب فذلك بعينه موصوف بأنّه ج بالفعل من غير بيان شيء (39).

2- الكلية الموجبة الضرورية: "فمثل قولك بالضرورة كل ب ج أي كل واحد ممّا يوصف بالفعل بأنّه ب سواء كان يوصف دائماً أنّه ب أو غير دائماً أنّه

ب فهو موصوف أنه مادام ذاته موجود فهو ج مثل قولك بالضرورة كل متحرك جسم" (40).

فالقضية الضرورية هي التي يكون فيها المحمول محمولا ما دام ذات الموضوع موجودا، حيث لا يمكن فصل المحمول عن الموضوع وهي القضية المحصورة الكلية الموجبة: "هي التي الحكم فيها إيجاب على كل واحد من الموضوع" (41).

3- الكلية الموجبة اللازمة فهي مثل: "قولك" كل ب ج" بضرورة قلت أو لم تقل، أي كل موصوف -دائما أو غيردائم- بأنه ب فمادام موصوفا بأنه ب - لا مادام ذاته موجودا- فانه موصوف أيضا بأنه ج" (42).

وهذا النوع من الحملية الكلية الموجبة يوافق تماما الصياغة الجديدة المابعد فريجية للقضايا الكلية في المنطق الحلمي.

4- الكلية الموجبة الموافقة فمثل قولك: "كل ب ج أي عندما يكون ب فيكون ج من غيرزيادة أنه يكون كذلك دائما ما دام ب أو غيردائم" (43).

5- الكلية الموجبة المفروضة (44) فمثل قولك: "كل قمر ينكسف أو كل كوكب يطلع" (45)، فالقمر ينكسف بالضرورة، ولكن ليس دائما بل في وقت محدد.

6- الكلية الموجبة المنتشرة فمثل قولك: "كل إنسان يتنفس" (46)، فالإنسان يتنفس في أي وقت غير محدد.

7- الكلية الموجبة الحاضرة (47) فمثل قولك: "كل إنسان مسلم" في الوقت الذي يكون اتفق ذلك فلا إنسان كافر (48).

8- القضية الكلية الوجودية وهي: "ما يعم جميع ما لا ضرورة فيه حقيقية" (49).

نلاحظ من خلال هذه الأنواع أنها تشترك كلها في الدوام، على أن لا يفهم بالدوام الضرورة، فقد يثبت المحمول للموضوع بالضرورة ولكن ليس دائما

(القضية الخامسة)، بينما قولنا: "الله خالد" و "كل إنسان حيوان" ضرورية في جميع الأوقات لدوام ثبوت المحمول للموضوع.

2- الكلية السالبة:

قبل الحديث عن الكلية السالبة ارتأينا الحديث عن النفي وأدواته في المنطق نظرا لكونه جزءا من أدوات الحصر في حالة السور السالب⁽⁵⁰⁾.

• السلب والعدول:

تسمّى أداة النفي في المنطق رابطا فيقال رابط السلب، فيقول أرسطو: "أنّ القول الواحد الأول الجازم هو الإيجاب، ثم بعده السلب وأما سائر الأقاويل كلها فإنّها تصير واحدا برابط يربطها"⁽⁵¹⁾.

ويدخل الإيجاب أو السلب على القول الجازم فيسمّى حكما، أمّا إذا دخل على اللفظ فيسمّى محصّلا أو معدولا، فالقول الجازم كما يقول ابن سينا يحكم فيه بنسبة معنى إلى معنى إمّا بإيجاب أو سلب لذلك اعتبر الإيجاب هو: "إيقاع النسبة وإيجادها، وفي الحملية هو الحكم بوجود محمول لموضوع"⁽⁵²⁾ أما السلب فهو: "رفع النسبة الوجودية بين شيئين... وفي الحملية هو الحكم بلا وجود محمول لموضوع"⁽⁵³⁾.

إذن يقع النفي على مجمل العبارة فهو يتعلّق بالحكم، أما العدول فيتعلّق باللفظ بحيث يقال عنه محصّلا أو غير محصّل، فيقول الفارابي: "الاسم...إنّما يصير غير محصل إذا قرن به حرف السلب وهو حرف "لا"، فصار مجموعها في شكل لفظة واحدة"⁽⁵⁴⁾، ولقد بيّن الفارابي الفرق بين العدول والتحصيل في لغات متعدّدة حيث يقول: "كقولنا "إنسان لا أحد" و"درهم لا شيء" وهذا الصنف من الأسماء كثيرة في سائر الألسنة، مثل اليونانية والسريانية والفارسية وغيرها مثل "لا إنسان" و "لا عادل" و "لا بصير"⁽⁵⁵⁾.

وهذه الأسماء المعدولة لا ينبغي أن نعتقد أنّها سلب بسبب اقتران حرف السلب بها، بل دلالتها دلالة الإيجاب لأنّها تدل على أصناف العدم فمثلا "لا

بصير" المقصود منها "الأعمى": "ونعني بغير البصير الأعمى، أو معنى أعم منه" (56)، وقد نظر ابن سينا في هذا الأمر فيما يخص القضايا الشخصية.

ونجد منطقة العرب كثيرا ما يستعملون الرابطة في عباراتهم المنطقية التي يدخل في حيزها عامل النفي ليسهل إقامة الفرق بين السالبة وبين المعدولة، حيث يرى ابن سينا أن النفي في القضية المعدولة ينصبّ على المحمول في حين أنه في القضية السالبة ينصبّ على النسبة؛ ويقول في هذا الصدد: "فإذا أدخل حرف السلب على الرابطة فقليل مثلاً: زيد ليس هو بصير، فقد دخل النفي على الإيجاب، فرفعه وسلبه. وإذا دخلت الرابطة على حرف السلب جعلته جزءاً من المحمول، وكانت القضية إيجاباً مثل قولك: "زيد هو غير بصير"، وربما يضاعف في مثل قولك "زيد ليس هو غير بصير" وكانت الأولى داخلة على الرابطة للسلب، والثانية داخلة عليها الرابطة جاعلة إياها جزءاً من المحمول" (57).

إذن إذا عني القائل في قوله: "زيد لا بصير" بأنّ زيدا ليس هو ببصير اعتبر القول سلبياً، وإن عني أنّ زيدا هو لا بصير اعتبر القول إيجاباً معدولاً (58).

ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها في هذا الموضوع ما يلي:

- بالرغم من أن كلاً من النفي والعدول سلب فإنّ حرف العدول إذا قرن بموضوعه أمكننا الحكم عليه بالصدق أو الكذب (59).

- قد يضاعف النفي مثل قولنا: "زيد هو غير بصير" (60) فهذه العبارة هي سالبة معدولة، ونلاحظ أن أداتي النفي (ليس، غير) مختلفتين من حيث اللفظ (61)، ولهذا الاختلاف دلالة خاصة حيث يقول الطوسي في تعليقه على إشارة (إلى العدول والتحصيل): "يقال في اختصاص "ليس" بالسلب، و"غير" بالعدول (62)".

- لتحقيق السلب لا بدّ من سلب العلاقة التي بين المحمول والموضوع، فإن ذكرت الرابطة في القضية وجب إلحاق حرف السلب بها كقولنا: "زيد ليس هو بعقل" (63).

- إذا كانت السالبة ذات سور (محصورة) فإنَّ حرف السلب يوضع مع السور لا مع فعل الوجود، كقولنا: "ليس كل إنسان يوجد أبيض" فيدل سور السالبة الكلية على أن المحمول مسلوب عن جميع الموضوع، أما الجزئية السالبة فيدل سورها على أن المحمول مسلوب عن بعض الموضوع كقولنا: "بعض الناس ليس بأبيض"؛ إذن: "حرف السلب في ذوات الأسوار إنما يرفع الحكم الكلي الذي تضمنه السور الجزئي، في حين يرفع حرف العدل الموضوع الكلي أو المحمول الكلي لا الحكم الكلي" (64).

• الكلية السالبة:

يقول ابن سينا في تحقيق الكلي السالب في الحملات: "واعلم أنَّ المطلقة من السالب الكلي ليس له في لغتنا لفظ يطابقه، وإن لمحا له لفظا وجدناه قولنا: "كل إنسان لا يكون كذا" و"كل ب لا يوجد ج" مع أنَّ هذا يوهمنا أنه لا يوجد ج ما دام موصوفا بأنه ب. وأمَّا "لا شيء من ب ج" فهو شديد الإيهام لذلك، إذ كان السلب في القضايا يوهم العموم في الأشخاص والأزمان إذا كان متكررا وليس كذلك في الإيجاب" (65).

وبما أنَّ الحكم في الموجبة الكلية يكون على جميع الأفراد بالإيجاب (الإثبات) فإنه سيكون في السالبة الكلية على جميع الأفراد بالسلب (التنقي). فالسالب الكلي هو ما يبيِّن فيه أن المحمول مسلوب عن كل فرد من أفراد الموضوع مثل قولنا: لا واحد من الناس بخالد، فالسالبة الكلية إذن هي: "التي الحكم فيها سلب عن جميع الموضوع، كقولنا "ليس ولا واحد من الناس بحجر" (66).

عادة ما يقرن حرف السلب مع السور، لكن يجب أن نلاحظ أن سلب الكلي (67) ليس هو "ليس كل" بل أدوات أخرى هي "لا شيء" و"ولا واحد" ... وما يقوم مقامهما.

وهذه الملاحظة شديدة الأهمية فهي التي تقسّر لنا لماذا تعاني السالبة الكلية من مشاكل لغوية ومنطقية في الترجمات العربية، ولقد أدرك بوضوح ابن سينا هذه القضية، حيث يبيِّن في كتابه الشفاء (القياس) أنَّ الذي يوافق السالبة الكلية هو

عموم السلب وليس سلب العموم، فهذا الأخير يوافق الجزئية، وقد يكون نقيضه، إذ أن نقيض السالبة الكلية هو الجزئية الموجبة⁽⁶⁸⁾.

ومن أجل تقادي حدوث الفلط والالتباس لا نستعمل -غالباً- للتعبير عن السالب الكلي الأداة "كل" بل ينتحل لها أدوات أخرى مثل: "ولا واحد" "لا شيء" و "ليس البتة".

3- الجزئية السالبة:

يعرّف ابن سينا الجزئية السالبة في كتاب النجاة كالآتي: "هي التي الحكم فيها سلب، ولكن عن بعض الموضوع، كقولنا: "ليس بعض الناس بكاتب" أو "ليس كل إنسان بكاتب بل عسى بعضهم"⁽⁶⁹⁾.

إذن السالبة الجزئية تبين أنّ الحكم مسلوب عن بعض أفراد الموضوع، والأدوات الدالة على السلب الجزئي هي:

1- ليس بعض

2- بعض.....ليس

3- ليس كل.

نلاحظ أن الأداة الثانية هي عكس الأداة الأولى حيث تدخل "ليس" (النفي) على السور (الأداة الأولى) كقولنا: "ليس بعض الإنسان بحجر" بينما تدخل على الرابطة (الأداة الثانية) كقولنا: "بعض الإنسان ليس هو حجر".

ومن ثمّ نستنتج أنّ استخدام لفظة "ليس" هي التي سمحت لنا بالتمييز بين نوعين من النفي⁽⁷⁰⁾: النفي الحلمي (في الحالة الأولى) والنفي القضوي (في الحالة الثانية) غير أنّ هذا التمييز لم يكن من الممكن تحقيقه في إطار المنطق الأرسطي على أساس أن النفي في اللغات الهندو أوروبية لا يدخل إلا على الرابطة في قولنا مثلاً (المثل المشهور):

Tout ce qui brille n'est pas or

All that glisters is not gold

إذن يستحيل باستخدام اللغة الطبيعية إدخال النفي على السور حيث لا يستقيم ذلك من حيث التركيب اللغوي إلا عند استخدام لفظة "ليس" في اللسان العربي، ومنه نستنتج أن الأمر يختلف عند استخدام اللسان العربي.

ونلاحظ أن الأداة "ليس كل" تبدو في ظاهرها وكأنها سلب كلي، لاقتران حرف السلب بالأداة "كل" لكتّنها في حقيقتها تعبّر عن السلب الجزئي، وعبارتها جزئية وليست كلية، ذلك أن النفي إذا تقدم على "كل" يكون لسلب العموم: أي عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع وسلب العموم صادق بالثبوت للبعض، وبعدم الثبوت أصلاً لأنّ السالبة تصدق بنفي الموضوع، أمّا إذا تقدّم النفي على "كل" كان الكلام من عموم السلب⁽⁷¹⁾.

وفي هذا السياق يعلّق الطوسي في الإشارة (إلى الخصوص والإهمال، والحصص): "أما قولنا 'ليس كل إنسان بكاتب' فهو صيغة السلب عن الكل، لا للسلب الكلي، ولا للسلب الجزئي. أعني أنّه يدل على سلب الكتابة عن جميع الناس، لا عن كل واحد منهم، ولا عن بعضهم"⁽⁷²⁾. إذن "ليس كل" لا تعبّر عن السلب الكلي بل هي سلب عن الكل.

4- الجزئية الموجبة:

يعرّفها ابن سينا في قوله: "هي التي الحكم فيها إيجاب، ولكن على بعض من الموضوع، كقولنا: بعض الناس كاتب"⁽⁷³⁾، فموضوع القضية في الموجبة الجزئية ثابت لبعض آحاده والأداة الدالة على الإيجاب الجزئي: "بعض" كقولنا: بعض الإنسان فيلسوف.

الهوامش

- 1- أرسطو، العبارة، المقالة 07، ص 105- 108.
 - 2- التقابل هو استدلال مباشر يتم فيه الانتقال من افتراض صدق أو كذب المقدمة إلى استنتاج صدق أو كذب النتيجة حيث تتفقان في الموضوع والمحمول وتختلفان إما في الكم فتسمى العلاقة عندئذ "التداخل"، أو في الكيف فتسمى عندئذ العلاقة: "التضاد" إذا كانت بين كليتين أو "الدخول تحت التضاد" إذا كانت بين جزئيتين، وقد تختلفان كمًا وكيفًا فتسمى العلاقة عندئذ: "التافض".
- ويمكن تلخيص قيم صدق كل علاقة كالآتي:
- في التضاد: الكلية الموجبة والكلية السالبة لا تصدقان معا وقد تكذبان معا، وهذا يعني جواز الاستنتاج الصوري في حالة صدق الواحدة وامتناعه في حالة كذبها:
 - في التداخل: صدق الكلية (في الإيجاب والسلب) يستلزم بالضرورة صدق الجزئية المتداخلة معها، وكذب الجزئية (في الإيجاب والسلب) يستلزم بالضرورة كذب الكلية المتداخلة معها، ويمتنع الاستنتاج الصوري في حالة كذب الكلية أو صدق الجزئية.
 - في الدخول تحت التضاد: الجزئية الموجبة والجزئية السالبة لا تكذبان معا وقد تصدقان معا، وهذا يعني جواز الاستنتاج الصوري في حالة الكذب وامتناعه في حالة الصدق.
 - في التافض: القضيتان المتناقضتان لا تصدقان معا، ولا تكذبان معا، فصدق أحدهما يستلزم بالضرورة كذب الأخرى والعكس صحيح.
- ويمكن الاستناد للجدول الآتي لتعيين قيم التقابل:

صادقة / كاذبة	كلية موجبة	كلية سالبة	جزئية موجبة	جزئية سالبة
كلية موجبة	صادقة / كاذبة	كاذبة / صادقة	صادقة / كاذبة	كاذبة / صادقة
كلية سالبة	كاذبة / صادقة	صادقة / كاذبة	كاذبة / صادقة	صادقة / كاذبة
جزئية موجبة	كاذبة / صادقة	صادقة / كاذبة	صادقة / كاذبة	كاذبة / صادقة

	صادقة	كاذبة	كاذبة	كاذبة
جزئية سالبة	صادقة	كاذبة	كاذبة	كاذبة

كيفية استعمال الجدول:

- 1- يقرأ الجدول من اليمين إلى اليسار
- 2- يتم الانطلاق من العمود الأول.
- 3- تضع الخانة الأولى من العمود الأول القيم الصدقية الممكنة للقضايا في نفس العمود.
- 4- أما الأعمدة من (02) إلى (05) فتعطي القيم الصدقية المستتجة للقضايا المصنوفة في مداخلها العليا بناء على قيم صدق القضايا المصنوفة في العمود الأول (01)، (محمد مرسل، منطق المحولات، ص 44).

3 - IAN Lukasiewicz, op-cit, p114.

- 4- يقول أحمد موسوي في كتاب مدخل جديد إلى المنطق المعاصر (الجزء الأول، ص 264) إن لفظ السور من إبداع ابن سينا، وقد أشار الفارابي إلى معنى السور دون أن يستخدم اللفظ، ولكن -في اعتقادنا- أن هذه الفكرة خاطئة من خلال القول - المذكور أعلاه - الوارد في كتاب الفارابي.

- 5- الفارابي، المنطق عند الفارابي، العبارة، تحقيق وتقديم وتعليق: رفيق المعجم، (بيروت: منشورات دار المشرق، 1986)، ص 67.

- 6- أرسطو، العبارة، المقالة 07، 181ب، 40- 42، ص 105.

- 7- في المرحلة التي ازدهرت فيها المدرسة المشائية ظهرت مدرسة أخرى هي الميغارية أسسها إقليدس Euclide (450، 374 ق.م) وقد اشتهر من بين الميغاريين ديودور كرونوس diodore cronos (ت 307 ق.م) وتلميذه فيلون philon اللذان بحثا في القضية الشرطية فقد حددا شروط صدقها وكذبها، ولقد تتلمذ على يد ستيلبو = stilpo الميغاري (ت 280 ق.م) زينون zenon، الذي انفصل عن أستاذه وأنشأ المدرسة الرواقية التي ازدهرت وعمرت لمدة قرون، وأهم شخصيات هذه المدرسة: كليانثس cleantes وكريسيبوس chrysippe (Robert Blanché, la logique et son histoire, p91).

و من المؤكد تاريخيا أن مواقف الفلاسفة الرواقيين تتفق على أن المنطق جزء من الفلسفة حيث يرى هؤلاء أن الفلسفة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: المنطق، الأخلاق، والطبيعة. ويشير ديوجين اللائرسى Diogène Learce (القرن الثالث الميلادي) في كتاب له عن آراء الفلاسفة اليونانيين المشهورين، أن هذا التقسيم يرد في كتب الفلاسفة الرواقيين حيث يقول: "يقسم

الرواقيون الفلسفة إلى ثلاثة أقسام: الطبيعة، الأخلاق، والمنطق، وهذا هو التقسيم الذي تبناه زينون الرواقي في كتابه بعنوان عن العقل، وكذلك أبولودور في مقدمة الكتاب الأول بعنوان مدخل إلى العقائد، وعند أدريموس في كتاب مؤسسة أخلاقية، وعند ديوجين البابلي و بزيديونوس، هذه الأقسام يسميها أبولودور الأماكن ويسميها آخرون أجناسا، إنهم يشبهون الفلسفة بحيوان هيكله العظمي المنطق، ولحمه الطبيعة، وروحه الأخلاق". (Diogène laerce, vie et doctrines des philosophes illustrés, France : librairie générale française, 1999, p81)

إذن أدرج الرواقيون المنطق في الفلسفة بوصفه أحد أجزائها الثلاثة المرتبطة ارتباطا عضويا، فهي تتفاعل فيما بينها مثل ما تتفاعل أقسام الحيوان أو الببضة (القشرة هي المنطق، البياض هو الأخلاق، والصفار هو الطبيعة).

8 - Jean Brun, les stoïciens, (4ème édition, France : p.u.f, 1986), p 30.

9- تستعمل بعض المؤلفات المنطقية لفظ "المكَم" بدلا من "السور" وهو ترجمة للفظ quantificateur.

10- الجرجاني، التعريفات، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1995)، ص129.

11- ابن زركة، منطق بن زركة، تحقيق: جرار جيهامي ورفيق العجم، (الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر، 1994)، ص 40.

12- يعدّ الفارابي الأسوار المنطقية ضمن الواصلات حيث يقول: "الواصلات هي أصناف فمنها الحروف التي نستعملها للتعريف مثل "الف ولام" التعريف، ومثل قولنا "الذي" وأشباهه، منها الحروف التي متى قرئت بالاسم دلت على أنّ المسمّى قد نودي باسمه ودعي به مثل "يا" و "يا أيّها" ومنها الحروف [الأسوار] التي تقرن بالاسم فتدل على أنّ الحكم الواقع على المسمّى هو حكم واقع على جميع أجزاء المسمّى...ومنها ما يدل على أنه حكم على شيء من أجزائه لا كله..." (الفارابي، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، ص 44).

13 - الفارابي، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، ص 44.

14 - ابن سينا، النجاة، ص 22.

15- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

16- ابن سينا، الإشارات والتبسيّات، ص274، 275.

17- ينبغي الإشارة إلى أنّ "كل" من الناحية النحوية هو اسم مذكر يقع للمذكر والمؤنث وحكمه الإفراد والتذكير، ومعناه بحسب ما يضاف إليه، وقد يكون للابتداء في نحو: "وكل آتية داخرين" (الآية 87 / سورة النمل)، وقد ذكرت في باب الجر ضمن الظروف التي هي أسماء، ويقول ابن هشام الأنصاري: "إنّ كل اسم موضوع لاستغراق أفراد المذكر نحو: "كل نفس ذائقة الموت" (الآية 185 / سورة آل عمران) والمعرف المجموع نحو: "وكلهم آتية يوم

القيامه فرداً" (الآية 95/ سورة مريم). (راجع جمال الدين بن هشام الأنصاري: معني اللبيب عن كتب الأعاريب، بيروت: دار الفكر، 1979، ص255- 259، وأبو الحسن علي بن عيسى الرمانى النحوي: معاني الحروف، القاهرة: دار النهضة للطباعة والنشر، 1984).

- ويمكن تلخيص الوظائف المقولية والإعرابية والدلالية للأداة "كل" في النحو العربي في الجدول الآتي: (فاطمة الحمياني، حروف المعاني بين المناطقة والنحاة، ص358)=

كل	
اسمية	مقولاتها
الإضافة: وهي لا تتفك عنها إما معنى أو لفظاً أو هما معا - الابتداء - التوكيد - الصفة - الحال، (وهي تعرب حسب موقعها في الجملة)	وظائفها الإعرابية
الجمع والعموم، والاستغراق: (استغراق أفراد المذكر، والمعرف، وأجزاء المفرد المعرف) - وعموم الأفراد - وعموم أجزاء فرد واحد - وزائدة.	وظائفها الدلالية
أول الجملة - وسط الجملة - آخر الجملة - مفرد أو مثنى - وجمعا مذكر	موقعها
الظاهر - والمضمر - والنكرة - والمعرفة - والضمير	ما تدخل عليه
تقع في حيز النفي (فتعني بشموله وتفيد الثبات لبعض الأفراد، يقع النفي في حيزها فتفيد السلب لكل الأفراد)	نفيها

❖ يلخص الجدول الآتي الوظائف المشتركة نحويًا ومنطقيًا للأداة "كل":

كل	ما يشترك فيه المعنى النحوي والمعنى المنطقي للأداة "كل"
	الجمع - استغراق الأفراد - الإضافة
	ثبوت الفعل لبعض الأفراد إذا وقعت في حيز النفي.
	السلب عن كل الأفراد إذا وقع النفي في حيزها.

- 18 - ابن البناء المراكشي، رسالة الكليات، تحقيق: عمر أوكان، (الطبعة الأولى، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1995)، ص38.
- 19 - الساوي، البصائر النصيرية، ص12.
- 20 - ابن سينا، الإشارات والتبسيهات، ص197، 198.
- 21 - المصدر نفسه، ص198.
- 22 - ينبّه الإمام الغزالي في كتاب محك النظر في المنطق إلى ضرورة الحذر من أساليب التمويه والمغالطة حيث يقول: "ومن طرق المغالطين المحتالين في النظر استعمال المهملات بدل

القضايا العامة، فإنّ المهملات قد يعني بها الخصوص فيصدق طرف النقيض فيها، إذ يقال "ليس الإنسان في خسر" ويراد به الأنبياء والذين آمنوا وعملوا الصالحات، وقد يقال: "الإنسان في خسر" ويراد به أكثر الخلق، فأياك وأن تسامح بهذا في النظريات فتغلط" (الغزالي، محك النظر في المنطق، لبنان: دار الأندلس، 1966، ص34).

23 - ابن البناء المراكشي، رسالة الكليات، ص 38.

24 - ابن سينا، الإشارات والتبسيهات، ص 198.

25 - ابن سينا، الإشارات والتبسيهات، ص 198.

26 - محمد بن محفوظ بن المختار فال الشنقيطي، الضوء المشرق على سلم المنطق للأخضري، تحقيق: عبد الحميد بن محمد الأنصاري (الطبعة الأولى، لبنان دار الكتب العلمية، 2007)، ص73.

27- الجرجاني، التعريفات، ص 195.

28 - ابن سينا، الإشارات والتبسيهات، ص277.

29 - اكتفينا بذكر الأسوار الأكثر استعمالاً، وينبغي الإشارة إلى وجود ألفاظ أخرى تقوم مقام هذه الألفاظ بحسب استعمال المناطق.

ولقد وضع اللاتينيون الأحرف المتحركة الآتية للدلالة على القضايا الحملية الأربع وهي:

« A » هي القضية الحملية الكلية الموجبة .

« E » هي القضية الحملية الكلية السالبة

« i » هي القضية الحملية الجزئية الموجبة

« O » هي القضية الحملية الجزئية السالبة

30 - لقد توصلنا في الفصل السابق إلى أن ابن سينا وإن لم يستعمل في تحليله للقضية الحملية مفهوم الدالة fonction ولا مفهوم قيمة الدالة: فإنّ معنى كل منهما واضح من خلال العبارات التحليلية المستعملة.

31 - نستخدم الرموز الآتية: (س) الأفراد الذين تصدق عليهم الدالة.

($\forall$) السور الكلي quantificateur universel وتقرأ: مهما يكن.

(E) السور الوجودي quantificateur existentiel ويقرأ: يوجد على الأقل.

($\subset$) يدل على الاستلزام.

($\sim$) يدل على النفي.

($\wedge$) يدل على الوصل .

32- ابن سينا، النجاة، ص22.

33- ابن سينا، منطق المشرقين، ص111.

- 34 - من الأصوليين نذكر ما يقوله الخزرجي الاندلسي القرطبي (ت671هـ) في الجامع لأحكام القرآن أنه لما نزلت الآية: "كل من عليها فان" (الآية 26/سورة الرحمن) قال ابن العباس رضي الله عنه: "لما نزلت هذه الآية قالت الملائكة هلك أهل الأرض، فنزلت: "كل شيء هالك إلا وجهه" (الآية 88/سورة القصص) فأيقنت الملائكة بالهلاك"، قال المفسر: "ووجه النعمة في فناء الخلق للتسوية بينهم في الموت" (الجزء 17، ص160).
- نلاحظ أن المعنى الذي أسند للأداة "كل" عند تفسير الآية هو المعنى نفسه الذي يقصد منها في الاستعمال المنطقي عند دلالتها على السور الكلي (تفيد العموم).
- 35- الفارابي، المنطق عند الفارابي، العبارة، ص85.
- 36- ابن سينا، الشفاء، المنطق، ص20.
- 37- ابن سينا، الإشارات والتبسيات، ص325- 326.
- 38 - André Delessert, introduction à la logique, (1ère édition, lausanne : presses polytechniques, 1988) p17.
- 39- ابن سينا، منطق المشرقيين، ص118- 119.
- 40- المصدر نفسه، ص119.
- 41- ابن سينا، النجاة، ص22.
- 42- ابن سينا، منطق المشرقيين، ص119.
- 43- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 44- يشترط فيها وجود الموضوع.
- 45- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 46- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 47- هذا النوع من القضايا يحل إشكالا ينجم عن الحالة التي يكون فيها الموضوع أعم من المحمول.
- 48- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 49- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 50- ينقسم الحصر بعد العموم والخصوص إلى السلب والإيجاب، فالقضايا في المنطق تصنف على أساس الإيجاب و السلب ويسمى ذلك كيف القضية.
- 51- أرسطو، العبارة، المقالة 05، 180 ب، 8- 9، ص103.
- 52- ابن سينا، النجاة، ص21.
- 53- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 54- الفارابي، المنطق عند الفارابي، العبارة، ص11.
- 55- الفارابي، المنطق عند الفارابي، العبارة، ص11.

- 56- ابن سينا، الإشارات والتبسيهات، ص284.
- 57- المصدر نفسه، ص287.
- 58- ابن سينا، النجاة، ص26.
- 59- ومثال ذلك أنّ سلب قولنا: "كل لا إنسان يوجد عادلا" قولنا: "ليس كل لا إنسان يوجد عادلا" لا قولنا: "ليس كل إنسان يوجد عادلا" وسلب قولنا: "كل لا إنسان يوجد لا عادلا" قولنا: "ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا" (ابن سينا، الشفاء، العبارة، ص106).
- 60- ابن سينا، الإشارات والتبسيهات، ص287.
- 61- لمزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالمعنى النحوي للأسوار والوظائف المشتركة نحويا ومنطقيا يمكن الاعتماد على ما ورد في كتاب: فاطمة الحمياني، حروف المعاني بين المناطقة والنجاة (الرباط، مطبعة الأمنية، 2006)؛ لقد لاحظنا من خلال إطلاعنا على هذا المرجع أن الباحثة قدّمت تحليلا مفصّلا ودقيقا لهذا الموضوع.
- 62- ابن سينا، الإشارات والتبسيهات، ص287.
- 63- ابن سينا، منطق المشرقين، ص116.
- 64- ابن سينا، الشفاء، العبارة، ص106.
- 65- ابن سينا، منطق المشرقين، ص120.
- 66- ابن سينا، النجاة، ص23.
- 67- يقول الجرجاني في هذا الموضوع: "حرف السلب إذا قدم على صيغة العموم وقيل "لم أفعل كذا" و"ما كل كذا فعلته" كان ذلك سلبا للعموم فلا يناقضه الإثبات الخاص حتى لو قال بعد و "فعلت بعضه" أو "بل فعلت" لم يلزم التناقض ولو قدمت صيغة العموم فيتل "كل كذا ما فعلته" اقتضى عموم السلب فيناقضه قوله و "فعلت بعضه" (مخطوط رقم 18، مختار الأخبار في فوائد معيار النظام في المعاني والبيان والبدیع والقوافي، الرباط: الخزنة العامة، 11/4)، و "ليس كل" يعتبر عن كمية محددة وهي الجزء.
- 68- ابن سينا، الشفاء، القياس، ص77.
- 69- ينهنا ابن زرعة في منطق ابن زرعة (ص43) إلى إحدى دقائق الأداة "لا واحد" بقوله: "ولم يسلب قوله "واحد" ب "لا واحد" بل سلبه بقوله "ولا واحد"، وزيد هذا "الواو". فيقول أن السبب في إضافة هذا "الواو" هو أن غرض السالب أن يرفع ما أوجبه الموجب، والذي أوجب المشي لواحد من الناس (في قولنا كل إنسان يمشي). وغرض السالب ليس أن يرفعه من واحد أي واحد اتفق، بل أي واحد كان، حتى يرفع ذلك الواحد في جملة ما يسلبه السالب.

- ويتحدث ابن سينا عن دور "الواو" بالتفصيل في كتاب الشفاء (ص46).
- 70 - ابن سينا، النجاة، ص23.
- 71 - سنخمصّص عنصرا خاصا بالتمييز بين هذين النوعين من النفي في هذا الفصل.
- 72 - الشنقيطي، الضوء المشرق على سلم المنطق للأخضري، ص88-89.
- 74 - ابن سينا، النجاة، ص23